Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 354-370
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.23

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of population growth on the public expenditure index in Iraq for the period (2004-2021)

Rafi Saad Jassim Al-Jubouri*, Fouad Farhan Hussein Al-Jubouri
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The research dealt with population growth as one of the problems facing the Iraqi economy, as population growth occupies great importance in all countries of the world, including Iraq. Therefore, the study of population growth trends and the public expenditure index in Iraq will have a clear impact on the economic situation of the country, as the population increase hinders the process of Economic development due to the danger caused by this growth on production rates and their disproportion with consumption rates. The study aims to analyze and measure the impact of population growth on public spending in Iraq during the period (2004-2021). The importance of research lies in the impact left by the increase in population growth rates. On the index of public spending in Iraq.

After the research dealt with the theoretical rooting of all the research variables and the study of the analytical aspect of it, it reached through the standard study several results, the most important of which is the long-term relationship. to a decrease in public spending by (-7.255) at a significant level (5%), and from the results of the autoregressive model between the positive sign between (population growth in urban areas) and public spending, and this means that the increase (population growth in urban areas) by one unit Leads to public spending by (8.258) at a significant level.**(%5)**

The research recommended the necessity of developing a unified population policy aimed at reaching an optimal population size that is commensurate with Iraq's human, natural and economic potential and wealth.

Keywords:
Population growth, urban population growth, public spending.

Article history:
Received 02 May. 2023
Accepted 04 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Rafi Saad Jassim Al-Jubouri
College of Administration and Economics, University of Tikrit

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 354-370
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.23

أثر النمو السكاني في مؤشر الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021)

رافع سعد جاسم الجبوري **فؤاد فرحان حسين الجبوري**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

تناول البحث النمو السكاني بعدّه أحد المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي، إذ يحتل النمو السكاني أهمية كبيرة في جميع بلدان العالم ومنها العراق وعليه فأن دراسة اتجاهات النمو السكاني ومؤشر الانفاق العام في العراق سيكون لها أثر واضح على الوضع الاقتصادي للبلد، إذ إن الزيادة السكانية تعوق عملية التنمية الاقتصادية لما يسببه ذلك النمو من خطورة على معدلات الإنتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك، تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر النمو السكاني في الانفاق العام في العراق خلال المدة (2004-2021)، تكمن أهمية البحث في الأثر الذي يتركه التزايد في معدلات نمو السكان على مؤشر الانفاق العام في العراق.

بعد أن تناول البحث التأصيل النظري لكل متغيرات البحث ودراسة الجانب التحليلي لها توصلت من خلال الدراسة القياسية إلى نتائج عدة أهمها العلاقة طويلة الأجل اظهرت النتائج أن الاشارة سالبة أي إن النمو السكاني يؤثر عكسياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بنسبة (7.255-) عند مستوى معنوية (5%)، ومن نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (النمو السكاني في المناطق الحضرية) والانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة (النمو السكاني في المناطق الحضرية) بوحدة واحدة يؤدي إلى الانفاق العام بنسبة (8.258) عند مستوى معنوية (5%).

وأوصى البحث بضرورة التوجه لوضع سياسة سكانية موحدة هدفها الوصول إلى أمثل حجم سكاني بحيث يتناسب مع امكانات وثروات العراق البشرية والطبيعية والاقتصادية، ويفضل اللجوء إلى تنظيم النسل فهو الذي يتكفل بإحداث هذه الموازنة بين حجم السكان وامكانيات العراق.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، نمو السكان الحضر، الانفاق العام.

المقدمة

نتيجة للتزايد الهائل في عدد السكان وجدت الحكومة نفسها ملزمة بالاستجابة لمتطلبات السكان وانشغالاتهم المتزايدة من خلال توسيع التزاماتها المالية، لأن السكان يمكن النظر لهم كعنصر مستهلك من جانب ومن جانب آخر يكون عنصر منتج، فزيادة السكان تعني من جهة زيادة القوى العاملة ومن جهة أخرى تعني زيادة الأفواه التي تحتاج للطعام، ومواجهة المشكلة السكانية تتطلب امورا حيوية كرفع مستوى دخل الفرد أو من خلال محاولة تغيير العادات والتقاليد السائدة في المجتمع العراقي، وذلك عن طريق اعطاء أهمية عظمى لبرامج تنظيم الاسرة في ظل الخطط التنموية، فضلا عن النهوض بالمستوى التعليمي والصحي للسكان وتقديم كافة الاحتياجات اللازمة والدعم بكافة اشكاله لتلك القطاعات الحيوية وتوفير التسهيلات لقطاعي الصناعة والزراعة ودعمهما والعمل على تطويرهما، حيث أن كلما زاد معدل النمو السكاني زاد معدل نمو الانفاق العام.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الأثر الذي يتركه التزايد في معدلات نمو السكان على مؤشر الانفاق العام في العراق خلال المدة (2004-2021).

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في بيان أثر النمو السكاني على الإنفاق العام في العراق خلال مدة البحث.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان النمو السكاني في العراق خلال مدة البحث له تأثير جوهري على مؤشر الإنفاق العام للمدة 2004-2021م))

هدف البحث: تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر النمو السكاني في الانفاق العام في العراق خلال مدة الدراسة (2004-2021).

منهجية البحث: بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة وصف الظاهرة وتحليلها ومعرفة الآثار الناجمة عن تزايد السكان واثرة على مؤشر الإنفاق العام، وكذلك استخدام المنهج الكمي القياسي في تحليل وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

حدود البحث: تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تأثير النمو السكاني في الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021م).

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، اشتمل المبحث الأول على الإطار النظري والمفاهيمي، اما المبحث الثاني فقد عني في تحليل اتجاهات العلاقة بين النمو السكاني والإنفاق العام في العراق خلال مدة البحث، اما المبحث الثالث فقد أهتم في قياس وتحليل أثر النمو السكاني على مؤشر الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021)، واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول: الإطار النظري والمفاهيمي

المطلب الاول: الإطار النظري للنمو السكاني

1. **ماهية النمو السكاني:** إن دراسة النمو السكاني من العوامل الهامة التي يتم على أساسها بناء خطط التنمية المستدامة بكافة قطاعاتها في البلدان النامية والمتقدمة، لذا فإنها من المؤشرات الاساسية لمعرفة الحجم الكلي للسكان مستقبلا عن طريق دراسة مؤشرات عدة كالخصوبة والولادات والوفيات والهجرة، ويعد النمو السكاني في العراق أحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان التي يكون فيها معدل النمو السكاني ينمو بمعدلات تفوق النمو الحاصل في معدل التنمية الاقتصادية في تلك الدولة، وإن أهم واخطر تحدي تواجهه الدولة هو توفير الأمن الغذائي للسكان وتوفير فرص العمل وتوفير مستوى معاشي لائق وتحسين نوعية الحياة، ويقصد بالنمو السكاني هو ذلك التغير الكمي في اعداد السكان سواء كان ذلك التغير باتجاه التناقص في عدد السكان أو الزيادة في عددهم ويحصل النمو السكاني بسبب تلك الزيادة الطبيعية للسكان من خلال الفرق بين الوفيات والمواليد خلال مدة زمنية محددة فضلا عن الهجرة السكانية الدولية (الفرق بين حركة السكان النازحين والوافدين من وإلى الدولة) وهذه المتغيرات الديموغرافية تتأثر بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان (الاميري، 2021: 143).

ويعرف النمو السكاني هو ذلك التغير الكمي في عدد السكان وسواء كان التغير هذا بالزيادة أو النقصان ويحدث النمو السكاني في أي مجتمع نتيجة لحركتين وهما الحركة الحاصلة بفعل حركة الوفيات والمواليد ويطلق عليها الحركة الطبيعية، والحركة التي تحدث بفعل الفرق بين حركة النازحين والوافدين وتسمى بالحركة المكانية (عبد، 2021: 947).

يعرف النمو السكاني على أنه معدل المواليد من السكان مطروحا منه معدل الوفيات من السكان مطروحا منه صافي الهجرة (Klasen, S., Lawson, D., 2007: 3).

أما معدل النمو السكاني فهو عبارة عن معلمة موجزة لاتجاهات كثافة السكان، ومن خلاله يمكننا التعرف على كثافة السكان إذا كانت في تناقص أو في تزايد أو استقرار ومدى سرعة تغيرهما، ومعدل النمو السكاني يصف نصيب كل فرد من السكان (Sibly, R. M., Hone, J., 2002: 1153).

ويمكن أن نعرف النمو السكاني بأنه مجموع التغيرات التي تحدث لسكان دولة ما سواء كانت التغيرات باتجاه التزايد أو التناقص وهذه التغيرات تحدث نتيجة ثلاثة عوامل مهمة وهي الخصوبة، والوفيات، والهجرة.

2. **عوامل النمو السكاني:** النمو السكاني يعتمد على مجموعة من العوامل الحيوية التي تكون العنصر الأساسي المؤثر في نمو السكان ويمكن تقسيم العوامل على ثلاثة عناصر أساسية ذات تأثير مباشر على اجمالي السكان في أي بلد سواء كان تأثيرها يؤدي للتزايد أو النقصان في اجمالي السكان وهي (حسين واخرون، 2017: 411-412):

أ. **الولادات:** هي الوسيلة الاكثر حيوية لزيادة حجم السكان في مجتمع معين والمواليد هم الاطفال حديثي الولادة الذين ينجبهم سكان مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة عادة كل سنة ويمكن حساب معدل المواليد من خلال المعادلة

معدل المواليد الخام = (عدد المواليد الاحياء خلال السنة \ عدد السكان في منتصف السنة) * 1000

ب. **الوفيات:** وهو ثاني العناصر الرئيسية المؤثرة الهامة في الدراسات المرتبطة بتغير حجم السكان، وحركة توزيعهم وانتشارهم فضلا عن كونها عاملا مهم للتأثير في تغير الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، إذ إن الوفيات لها تأثير كبير مشابه لتأثير المواليد ولكن بالاتجاه المعاكس، حيث إن الوفيات تشكل عامل التناقص الطبيعي للسكان ويمكن حساب معدل الوفيات من خلال المعادلة الاتية

معدل الوفيات الخام = (عدد الوفيات خلال السنة \ عدد السكان في منتصف السنة) * 1000

ج. **الهجرة:** هي عملية تحول أو انتقال الفرد خارج أو داخل الدولة إذ يطلق على الانتقال للخارج بالهجرة الخارجية أما الانتقال داخل حدود البلد يطلق عليه الهجرة الداخلية، وتحدث الهجرة نتيجة لأسباب عدة طبيعية أو سياسية أو أمنية أو رغبة شخصية بالهجرة، وتقسم على هجرة اجبارية أو حرة وكذلك هجرة مؤقتة أو دائمة، ويمكن حساب صافي الهجرة من خلال المعادلة الاتية:

صافي الهجرة = (عدد المهاجرين الى البلد – عدد المهاجرين منه)

ملاحظة: مؤشر صافي الهجرة قد تكون قيمته سالبه احيانا وذلك لكون عدد المهاجرين من البلد المعني أكبر من عدد المهاجرين إليه.

3. **اهمية دراسة النمو السكاني:** النمو السكاني يعد من أهم المحاور في دراسة السكان، لأن دراسته تمكن من تقدير الحجم المستقبلي للسكان ومعرفة التباين في توزيعهم، بالاعتماد على احتساب تأثير النمو السكاني ومن خلال التعرف على تباين نمو السكان فضلا عن تقدير حجم السكان من مكان إلى مكان آخر ضروري لنجاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء كانت تلك الخطط على مستوى الدولة ككل أو في اقليم معين داخل الدولة ونتيجة لذلك يتم تقدير الحاجات الواجب توفيرها والتخطيط لها في الخطط الاستثمارية كالمدارس والمستشفيات والمساكن وكل الخدمات الأخرى فضلا عن ضمان حصول توازن كلي في النمو السكاني في جميع اقاليم الدولة من خلال وضع السياسات والخطط التي تضمن الوصول لذلك التوازن، وحجم السكان يمكن تقديره لنوع واحد (ذكور أو اناث) أو لفئة عمرية واحدة أو مجموعة فئات عمرية وذلك حسب الأهداف والخطط التي تم وضعها

لضمان ذلك التقدير، وفائدة معدل نمو السكان يمكن ان تقل لدرجة كبيرة عند تقديره لفترة زمنية طويلة، بسبب تغير متغيرات النمو بسرعة كبيرة سواء كانت تتعلق بعوامل الهجرة أو الزيادة الطبيعية وفقا لما يحيط بمستقبل الدولة من ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية(سالم، 2008: 323).

4. **العوامل المؤثرة في النمو السكاني:** الزيادة الطبيعية هي المسبب الرئيسي التي تؤدي إلى نقصان او زيادة اجمالي عدد السكان، والزيادة الطبيعية تتمثل في الوفيات التي تعد من عوامل تناقص السكان في المجتمع، والولادات تعد أهم عوامل تزايد السكان فيه، ويتأثر هذين المتغيرين بعوامل عديدة وسوف نسردها باختصار كالآتي (حسن، 2015: 7):

أ. **عوامل ديمغرافية**: وتتمثل بالأفكار والديانات والمعتقدات التي يعتنقها والأفكار والعادات والتقاليد، وحب الأفراد للزواج بعمر مبكر فضلا عن ميولهم لتكوين أسرة كبيرة.

ب. **المستوى التعليمي:** للتعليم دور كبير في زيادة الوعي والثقافة الأسرية التي تجعل الأفراد يقللون الانجاب.

ج. **المستوى الاقتصادي:** المستوى الاقتصادي الجيد يؤدي إلى تحسن الحالة الصحية للأفراد وقلة الأمراض مما يؤدي لانخفاض معدل الوفيات وزيادة معدلات الولادات، لذا فأن المستوى الاقتصادي له دور فعال في تزايد عدد السكان.

د. **السياسات السكانية:** هي مجموعة من القوانين والاجراءات والبرامج الحكومية التي تتبناها الدولة باتجاه معين، والتي يكون الهدف منها التأثير النوعي والكمي على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بالمتغيرات السكانية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة).

المطلب الثاني: الانفاق العام

بداية يجب التعرف على مفهوم الانفاق العام فيمكن تعريف الانفاق العام هو جميع المدفوعات التي يقوم القطاع العام بها للحصول على السلع والخدمات والتي تلزم لقيامه بالدور المطلوب له في الاقتصاد (البديري، 2022: 274).

كما يجب معرفة مكونات الانفاق العام الرئيسية، فمن خلال التعرف على مكونات الانفاق العام نستطيع بذلك معرفة الاهداف التي تسعى لتحقيقها والسياسة الانفاقية لأي بلد.

هو أحد أهم ادوات السياسة المالية التي تقوم الدولة باستخدامها بصرف النظر عن النظام الذي تقوم عليه الدولة، ومع تزايد النمو في الانفاق العام في كل دول العالم لذا بدأ تأثيره يزداد مع تزايد اهميته لأنه يعد اداة مهمة لتوجيه عجلة الاقتصاد بشكل عام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

وتناولت جميع المدارس الفكرية الاقتصادية الانفاق العام فالفكر الكينزي هو الحجر الاساس الذي انطلق منه الاهتمام بالإنفاق العام ودورة في تحفيز النشاط اقتصادي، وترى المدرسة الكينزية بأن الانفاق العام هو الأداة الأكثر فاعلية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبرز دوره في تحفيز دالة الطلب سواء كان بشكله الاستثماري أو الاستهلاكي ومع ضرورة التأكيد على الجانب الاستثماري لما يولده من مضاعفة في الدخل القومي لذلك الاقتصاد، وعلى العكس من ذلك تماما في الفكر الكلاسيكي الذي لم يعد اي اهتماما يذكر للإنفاق العام وذلك من خلال دعوته لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فالاقتصادي (kay) يعد من أكبر مفكري الاقتصاد يرى بانه من حيث المبدأ لا يختلف الانفاق العام عن الاستهلاك الخاص لكونهما فناء للمادة ولذا فإن المدرسة الكلاسيكية تقيد الانفاق العام لأضيق الحدود دون التأثير على النشاط الاقتصادي ويمكن من خلال ما سبق تعريف

الانفاق العام بانه مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لغرض تحقيق المنفعة العامة للمجتمع (تايه وصالح، 2020: 325)

بشكل عام يتكون الانفاق العام من قسمين اساسيين هما الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي، فالأنفاق الاستثماري هو القسم الأهم ويتمتع بأهمية كبيرة وذلك لكونه من المكونات الرئيسية لدالة الطلب الكلي، بصورة عامة يمكننا القول إن الانفاق العام الاستثماري هو الانفاق على السلع الرأسمالية والمتمثلة بالآلات والمكائن، فضلا عن الانفاق على المباني الجديدة وفضلا عن المباني القديمة، كما يتضمن التغير في المخزون السلعي (الدعمي، 2018: 52).

يعد الانفاق الاستثماري أهم الأدوات التي تؤدي إلى توسيع نشاط الاقتصاد العراقي، مما يؤدي لزيادة الانتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات، بالتالي الوصول إلى الهدف المنشود وهو فائض في الميزان التجاري (Hamad, K. M., & Khalaf, A. R. J, 2022: 220).

أما الانفاق العام الاستهلاكي هو تلك النفقات التي تنفقها الدولة لضمان تسيير المرافق العامة، مثل رواتب الموظفين، الفوائد التي يتم دفعها على القروض الحكومية، فضلا عن الاعانات والمدفوعات التحويلية (البيرماني وداود، 2017: 281).

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو السكاني والانفاق القومي

غالبية البلدان تشترك في أوجه الإنفاق العام والمتمثلة في الإنفاق على الأمن والدفاع والصحة والتعليم والخدمات العامة والحث العلمي، وإن أثر النمو السكاني يظهر على النفقات العامة للوصول إلى الهدف المراد وهو تلبية الحاجات المتعددة للسكان وتحقيق النفع العام عن طريق استجابة الدولة وتوسعها في النفقات العامة.

وبعض الاقتصاديين يرون أن زيادة النفقات العامة يعود على السكان بالنفع ويحسن من الأوضاع المعيشية لهم ويزيد مستوى الرفاهية لدى الأفراد مما يؤدي لارتفاع معدل الخصوبة لدى سكان هذا البلد.

ونتيجة للتطور التاريخي الحاصل في وظائف الدولة وتعدد الوظائف الاجتماعية، فقد ارتبط دور الدولة بدور النفقات العامة وتطورها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، مما أدى لزيادة حجم النفقات العامة التي المخصصة للخدمات العامة، وبالتالي أصبح لها دور مهم ومؤثر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مجموع المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها على الخدمات العام اضافة للإنفاق لإحداث توازن اجتماعي، والتي يطلق عليها النفقات الاجتماعية، ويقصد بها تلك النفقات المتعلقة بالحياة الاجتماعية والحاجات العامة والتي تهدف لتحقيق تنمية اجتماعية للأفراد عن طريق تحقيق قدر من الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والثقافة، وبالتالي تستطيع الدولة من خلالها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لغالبية أفراد المجتمع (حامد، 2018: 120).

زيادة أعداد السكان تتطلب أن تقوم الدولة بزيادة الخدمات العامة التي تقدمها للمجتمع، لأن ذلك يحافظ على مستوى نصيب الفرد من تلك الخدمات المقدمة، وزيادة عدد السكان تتطلب أن يتم زيادة حصيلة الانفاق على النفقات الاجتماعية والرعاية الصحية ومن خلال ذلك يتبين أن ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة (الغناي، 2015: 1215).

عام 1798 طرح "توماس مالثوس" نظريته الشهيرة في التأثير السلبي للنمو السكاني على مستويات المعيشة في الأمد الطويل، التي تنص وببساطة على أنه مع ثبات كمية الأرض لذا فإن النمو

السكاني في النهاية سيؤدي إلى انخفاض كمية الموارد التي يقوم باستهلاكها كل فرد مما يتسبب في الحروب والمجاعات والأمراض، ولتجنب ما يمكن حدوثه نتيجة لنظرية مالثوس فإن وجود قيد أخلاقي يتمثل في الامتناع عن انجاب المزيد من الاطفال، وفكرته الأساسية تقوم على أن النمو السكاني يشكل تهديد محتمل للتنمية، غير إن النمو السكاني بقي فاعلا ومؤثرا في أجندة وسياسات التنمية العالمية منذ عقدي الرابع عشر والخامس عشر من القرن الماضي، إذ شهدت معظم الدول النامية نمو سكاني سريع وغير مسبوق، كما إن الزيادة في الانفاق على التعليم يؤدي لرفع قيمة القوى العاملة، وتمكينها وتطويرها صحيا ونفسيا وتحسين الحالة المعاشية مما يؤدي لنفي ما جاءت به نظرية مالثوس التشاؤمية (مصطفى، 2020: 146)، وينتج مما سبق ذكره وجود تأثير ايجابي متبادل بين النمو السكاني ومؤشر الانفاق العام.

لذا يجب الإسراع في إيجاد السياسات الحكومية الهادفة التي من خلالها يمكن مواجهة هذه المشكلة، لكيلا تتفاقم الآثار والمشكلات المترتبة عليها.

المبحث الثاني

تحليل اتجاهات العلاقة بين النمو السكاني والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021)

نظرا للواقع الذي تعيشه غالبية البلدان النامية والعراق على وجه الخصوص فأنه يلاحظ وجود تذبذب بشكل واضح في أغلب مؤشرات التنمية الاقتصادية ولاسيما مؤشر الانفاق العام لأنه أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشر الانفاق العام يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذا يتوجب على واضعي السياسات الحكومية أخذ الموضوع بنظر الاعتبار.

الجدول (1): تحليل العلاقة بين النمو السكاني والانفاق العام للمدة (2004-2021)

لسنوات	النمو السكاني%	النمو السنوي%	الانفاق العام (مليون دينار عراقي)	النمو السنوي (%)
2004	2.58		164213983	
2005	2.29	-11.2	148941933	-9.3
2006	1.93	-15.7	218150559	46.4
2007	1.67	-13.4	193383320	-11.3
2008	1.69	1.19	318017010	64.4
2009	2.05	21.3	277367045	-12.8
2010	2.62	27.8	263371811	-5.04
2011	3.25	24	398720927	51.4
2012	3.72	14.4	509132826	27.7
2013	3.90	4.8	582107914	14.3
2014	3.71	-4.8	342421351	-41.2
2015	3.32	-10.5	384642912	12.3
2016	2.88	-13.2	386562523	0.5
2017	2.54	-11.8	431060568	11.5

لسنوات	النمو السكاني%	النمو السنوي%	الانفاق العام (مليون دينار عراقي)	النمو السنوي (%)
2018	2.32	-8.66	462754595	7.3
2019	2.25	-3	574083736	24.0
2020	2.30	-2.2	450635095	-21.5
2021	2.35	2.1	556093392	23.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

* البنك المركزي العراقي، 2022، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.cbi.iq/

**البنك الدولي،2022، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.albankaldawli.org/ar/home

المرحلة الأولى: تمتد هذه المرحلة للفترة (2004- 2009) نلاحظ من الجدول رقم (1) أن الانفاق العام بلغ (164213983) مليون دينار عراقي عام (2004)، ثم بقي حجم النفقات العامة متذبذب ومتجه للارتفاع حتى عام (2008) اذ بلغ حجم الانفاق العام أعلى مستوى له خلال هذه المرحلة (318017010) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (64.4%)، ويعزى سبب ارتفاع حجم الانفاق العام خلال هذا العام نتيجة لزيادة أعداد الموظفين من السلكين العسكري والمدني فضلا عن اعادة المفصولين، ثم انخفض حجم الانفاق العام قليلا خلال عام (2009) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-12.8%)، أما النمو السكاني عام (2004) فقد بلغ (2.58%)، ثم انخفض للسنوات (2005، 2006، 2007) وبمعدل نمو سنوي سالب يتراوح بين (11.2%-13.4%) ثم عاود الارتفاع للأعوام (2008،2009) إذ بلغ النمو السكاني (2.05%) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (21.3%) ويعزى سبب الانخفاض في النمو السكاني نتيجة انخفاض معدل الخصوبة فضلا عن تأثير الاوضاع الامنية على زيادة معدل الوفيات في العراق خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة للفترة (2010- 2013) حيث إن النمو السكاني خلال هذه المرحلة اتجه للارتفاع اذ بلغ (2.62%) عام (2010) ثم ارتفع النمو السكاني وبمعدل نمو سنوي موجب الى (3.90%) خلال العام (2013)، ويعزى الارتفاع في النمو السكاني نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة في العراق خلال هذه المرحلة بسبب الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي الذي عاشه العراق في هذه الأعوام، أما الانفاق العام فهو الآخر اتجه للارتفاع خلال هذه المرحلة اذ بلغ حجم الانفاق العام (263371811) مليون دينار عراقي عام (2010) ثم ارتفع حجم الانفاق العام تدريجيا نتيجة التحسن في الوضع الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط فضلا عن الاستقرار في الوضع العام للبلد حتى وصل حجم الانفاق العام إلى (582107914) مليون دينار عراقي وهو أعلى مستوى وصلت له النفقات العامة للبلد عام (2013) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (14.3%) خلال العام نفسه.

المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة منذ نهاية فترة المرحلة الثانية حتى نهاية فترة الدراسة إذ اتجه الانفاق العام إلى الانخفاض بشكل متذبذب خلال السنوات الأولى من هذه المرحلة نتيجة الاوضاع الاقتصادية والعامة الصعبة التي عاشها البلد إذ بلغ حجم النفقات العامة (342421351) مليون دينار عراقي عام (2014) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-41.2%)، ثم ارتفع حجم النفقات العامة قليلا للسنوات (2015، 2016) إذ بلغ حجم النفقات العامة (386562523) مليون دينار عراقي عام

(2016) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (0.5%)، وذلك الانخفاض الكبير في حجم النفقات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض ايرادات العراق من الصادرات النفطية، ومن ثم عاود الارتفاع خلال السنوات (2019،2018،2017) نتيجة ارتفاع ايرادات العراق من الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط وتلك السنوات شهد بها العراق استقرار اقتصاديا وامنيا، خلال العام (2020) تأثر العالم كله بجائحة كورونا ومن ضمنها العراق إذ أثر ذلك بشكل كبير على حجم النفقات العامة نتيجة الصدمة المزدوجة التي شهدها العراق خلال عام (2020) وهي انخفاض أسعار النفط بالتزامن مع جائحة كورونا، وما تسبب في فرض الحظر الشامل والجزئي، إذ انخفض حجم النفقات العامة حتى بلغ (450635095) مليون دينار عراقي للعام (2020) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-21.5%) وكانت نسبة النفقات الاستهلاكية مرتفعة جدا بسبب الانفاق على الرواتب فضلا عن الانفاق على القطاع الصحي، ثم في عام (2021) بسبب تعافي العراق من جائحة كورونا وارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العامة إلى (556093392) مليون دينار عراقي، وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (23.4%) للعام نفسه.

أما النمو السكاني فقد بلغ (3.71%) ثم انخفض وبمعدل نمو سنوي سالب حتى العام (2019) إذ بلغ (2.25%) وهو أدنى مستوى وصل له النمو السكاني خلال هذه المرحلة، ثم ارتفع النمو السكاني قليلا خلال السنوات (2020، 2021) ويعزى سبب الانخفاض الكبير في النمو السكاني بسبب انخفاض معدل الولادات وارتفاع معدل الوفيات طبيعيا أو نتيجة للتطور الثقافي في حياة الافراد من خلال تقليل الولادات نتيجة للتأثر بالوضع الاقتصادي المليء بالصدمات من ناحية، ومن ناحية أخرى نتيجة تأثير الحروب والأمراض على حياة الأفراد.

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر النمو السكاني في الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2021)

اولاً. متغيرات البحث:

1. **المتغير التابع (التنمية الاقتصادية-Y): الانفاق العام (Y):** مبلغ نقدي تنفقه الدولة أو أحد مؤسساتها وذلك بهدف تحقيق منفعة عامة (عمرو، 2018: 5).

2. المتغيرات المستقلة (النمو السكاني – X):

أ. **النمو السكاني السنوي (X1):** ادبيات علم السكان تشير إلى أن النمو السكاني هو تناقص حجم السكان أو زيادته خلال فترة زمنية معينة، وما يترتب من نتائج على ذلك في اقتصاد البلد بشكل عام، ويرتبط مفهوم النمو السكاني ارتباطا وثيقة بمفهومي أزمة السكان وتضخم السكان لأن كلاهما مفاهيم لا تنفصل عن تغير حركة السكان (المالكي، 2008: 314).

ب. **النمو السكاني في المناطق الحضرية (X2):** يشير مصطلح سكان الحضر إلى الذين يعيشون في المناطق الحضرية هو أحد عمليات التغير الاجتماعي، تتم من خلال انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدن، واقامة السكان المنتقلون في المجتمع المحلي للمدينة، أي هو عملية اعادة توزيع سكان الريف على المدن (وشام وبغلول، 2015، 15).

ثانياً. الصيغة الرياضية للنموذج الرياضي: بالنظر لاختلاف وحدة قياس المتغيرات أعلاه فقد تم استخدم النموذج اللوغارتمي وعليه يمكن التعبير عن النموذج وفقا للمعادلات الآتية:

$$LOG\ Y_1 = C + LOG\ B_2X_2 + LOG\ B_2X_2 + e_{it}$$

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 354-370
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.23

ثانياً. نتائج التحليل القياسي:

1. **اختبار سكون السلاسل الزمنية:** بالنظر لعدم سكون أو استقرار السلسة الزمنية نجري اختبار جذر الوحدة للتأكد من عدم وجود انحدار زائف، ويلاحظ من خلال نتائج اختبار فليبس بيرون أن جميع المتغيرات التابعة والمستقلة غير ساكنة عند المستوى سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه، وبالتالي وبعد أخذ الفرق الأول يلاحظ أنها ساكنة عند الفرق الاول سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه أو بدون قاطع واتجاه، أي إنها ساكنة عند الفرق الأول انظر الجدول رقم (2):

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة - فليبس بيرون

		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-1.3789	-1.4788	-1.4705
	Prob.	0.5813	0.5324	0.5365
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8792	-1.4374	-1.4559
	Prob.	0.1811	0.8317	0.8256
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0175	-0.4729	-0.3584
	Prob.	0.9153	0.5035	0.5484
		n0	n0	n0
		d(Y2)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-6.7647	-6.1461	-6.1366
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.6667	-6.0912	-6.0792
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8298	-6.1998	-6.1967
	Prob.	0.000	0.000	0.000
		***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

وبالاستناد إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة يلاحظ سكونها عند المستوى وفي الفرق الأول في العراق وبالتالي يمكننا معها تطبيق نموذج (ARDL) على البيانات بعد قسمتها الى بيانات نصف سنوية وذلك بواسطة البرنامج الاحصائي (EViews.12).

2. **تحديد مُدَّة الإبطاء المثلى بواسطة أُنموذج (VAR)**: من أجل تقدير المعلمات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، تتطلب جميع اختبارات التكامل المشترك تحديد درجة الابطاء المثلى للمتغيرات (Optimal Lag Length) للمتغيرات التابعة والمستقلة في الأُنموذج باستخدام متجه الانحدار

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 354-370
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.23

الذاتي (VAR)، وفقاً لمعايير الاختبارات المدرجة في الجدول لاختيار فجوة الإبطاء المثلى بينت النتائج أن أفضل درجة إبطاء زمني للمتغيرات هو (4)، انظر الجدول رقم (3).

الجدول (3) مُدَّة الإبطاء المثلى للمتغير الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	73.71223	NA	2.42E-06	-4.41951	-4.2821	-4.37397
1	162.7721	155.8547	1.63E-08	-9.42325	-8.8736	-9.24106
2	171.7929	14.09501	1.66E-08	-9.42456	-8.46267	-9.10572
3	201.8144	41.27956	4.65E-09	-10.7384	-9.36427	-10.2829
4	229.201	32.52161*	1.60e-09*	-11.88756*	-10.10120*	-11.29543*

* denotes the optimal Lag length of the variable
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

3. نتائج تطبيق نموذج (ARDL) لمتغير الانفاق العام (Y): من خلال استخدام منهجية ARDL تم تقدير نموذج التكامل المشترك، وتبين أن الاختبارات الإحصائية تدل إلى الجودة النسبية للأنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2، حيث توضح أن النموذج يفسر (91%) من التغييرات في المتغير التابع – الانفاق العام (Y2) نتيجة التغيير في المتغيرات المستقلة – (النمو السكاني، النمو السكاني في المناطق الحضرية)، وعلى (9%) بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج، كما يتضح جودة النموذج بحسب اختبار (F) وبمستوى معنوية (0.05)، أنظر الجدول رقم (4) أدناه.

الجدول (4): نتائج تطبيق نموذج ARDL للمتغير الثاني – الانفاق العام Y

الاختبار		القيمة		Test
1	معامل التحديد	0.917		R-squared
2	معامل التحديد غير المصحح	0.877		Adjusted R-squared
3	اختبار فيشر	F-statistic	Prob (F-statisti)	F-statistic
		23.274	0.000	

الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

4. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك للمتغير (الانفاق العام-Y): من أجل اختبار مدى وجود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين (النمو السكاني، النمو السكاني في

المناطق الحضرية) كمتغيرات مستقلة و(الانفاق العام) كمتغير تابع في العراق باستخدام باختبار (Bound Test) اختبار الحدود أظهرت النتائج وكما موضح في الجدول رقم (5).

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	sign if.	I(0)	I(1)
As ym ptotic: n = 1000				
F-statistic		10%	3.17	4.14
2K	19.275	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

ويلاحظ من خلال نتائج الاختبار أن قيمة اختبار (F-Bounds Test) بلغت (19.275) وهي أكبر من القيمة العليا عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي هنالك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

5. العلاقة طويلة وقصيرة الأجل: اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير يتضح الآتي:

أ. العلاقة القصيرة الأجل: بينت النتائج الآتي:

- أظهرت النتائج أن الاشارة موجبة أي العلاقة طردية وهذا يعني أن النمو السكاني يؤثر طردياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بنسبة (7.105) عند مستوى معنوية (5%).
- من نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (النمو السكاني في المناطق الحضرية) والانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة (النمو السكاني في المناطق الحضرية) بوحدة واحدة يؤدي إلى الانفاق العام إلا أنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).
- أظهرت النتائج بأن قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-1.197) = ECM وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وهذه النتيجة تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وإن الاختلال في التوازن قصير الاجل في السنة السابقة- (t) يتم تصحيحه خلال (119%) من السنة الحالية (t-1).

ب. العلاقة طويلة الأجل: يتضح من نتائج انموذج (ARDL) الآتي:

- أظهرت النتائج أن الاشارة سالبة أي إن النمو السكاني يؤثر عكسياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بنسبة (-7.255) عند مستوى معنوية (5%).
- من نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (النمو السكاني في المناطق الحضرية) والانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة (النمو السكاني في المناطق الحضرية) بوحدة واحدة يؤدي الى الانفاق العام بنسبة (8.258) عند مستوى معنوية (5%)، انظر الجدول رقم (6).

الجدول (6): نتائج الاجلين الطويل والقصير لمتغير الانفاق العام

Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
C	21.82793	2.994846	7.288498	0.0000
LOG(Y (-1))*	-1.19777	0.167553	-7.14861	0.0000
LOG(X1(-1))	-8.69102	1.368291	-6.35173	0.0000
LOG(X2(-1))	9.89135	1.542616	6.412064	0.0000
DLOG(Y (-1))	0.447098	0.14289	3.128965	0.0051
DLOG(X1)	7.105142	3.012953	2.358199	0.0281
DLOG(X1(-1))	15.96087	3.488424	4.57538	0.0002
DLOG(X2)	-4.40227	2.951831	-1.49137	0.1507
DLOG(X2(-1))	-14.4998	3.353348	-4.32397	0.0003
DLOG(X2(-2))	-1.98693	0.739974	-2.68513	0.0139
DLOG(X2(-3))	-1.97585	0.741386	-2.66507	0.0145
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation **Case 3: Unrestricted Constant and No Trend**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
LOG(X1)	-7.25599	0.636967	-11.3915	0.0000
LOG(X2)	8.258132	0.601883	13.72049	0.0000
EC = LOG(Y2) - (-7.2560*LOG(X1) + 8.2581*LOG(X2))				

6. **الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y):** للتأكد من دقة وصحة النتائج التي حصلنا عليها من الاختبارات السابقة سنقوم ببعض الاختبارات التشخيصية من أجل اثبات النتائج.

أ. **مشكلة الارتباط الذاتي**: أن النماذج المقدرة يتم اختبارها للتأكد من أنها خالية من مشكلة الارتباط الذاتي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي بين قيم النموذج ويستخدم اختبار (LM Test).

ب. **مشكلة عدم تجانس التباين**: تختبر النماذج المقدرة باختبار ARCH للتأكد من خلوها من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما في الجدول رقم (7) الآتي:

الجدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.893	Prob. F(2,19)	0.1779
Obs * R-squared	5.317	Prob. Chi-Square(2)	0.0700
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.835	Prob. F(1,29)	0.1029
Obs * R-squared	2.760	Prob. Chi-Square(1)	0.0966

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 354-370
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.23

من خلال بيانات اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) في الجدول () نلاحظ بأن قيمة (F- statistic) بمستوى احتمالية بلغ (Prob=0,1779) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني أننا نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم وجود المشكلة ونرفض الفرضية البديلة التي تعبر عن وجود المشكلة أي بمعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي في النموذج بين المتبقيات العشوائية , وإن هذا الاختبار يعزز من صحة النتائج لنموذج ARDL, أما نتائج اختبار (ARCH) والخاص بتحديد مشكلة عدم التجانس بينت لنا أن قيمة (F-statistic) بمستوى معنوية بلغت (Prob=0,1029) وقيمتها اكبر من (5%) مما يدل على عدم وجود لمشكلة اختلاف التباين وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية.

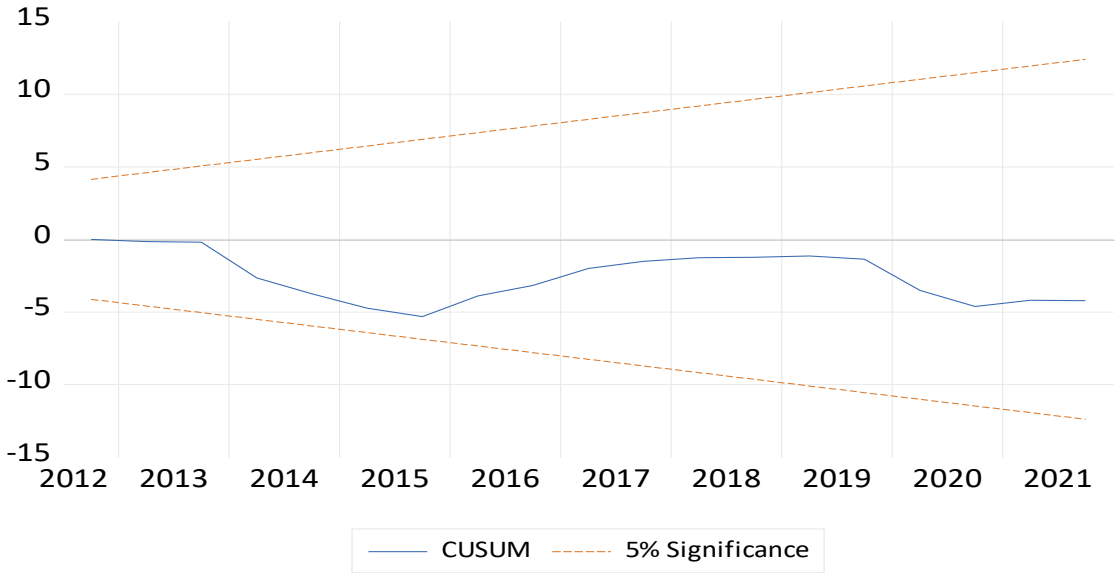

الشكل (1): اختبار CUSUM – Y `

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

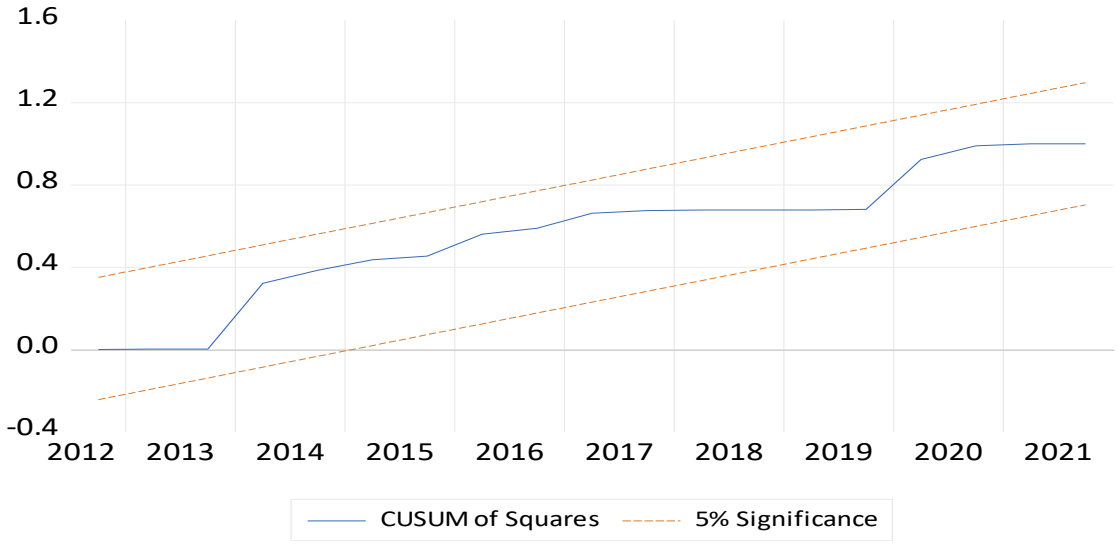

الشكل (2): اختبار CUSUM of squares – Y `

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة من خلال العرض السابق لمعطيات الدراسة ومن واقع النموذج القياسي المستخدم إلى عدد من النتائج المهمة، كالآتي:

1. تزايد حجم السكان في العراق خلال فترة الدراسة ولا يتوقع أن ينخفض حجم السكان بل الدراسات الاستشرافية جميعها ترجح مضاعفة عدد السكان وذلك لارتفاع معدلات الخصوبة بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة خلال بعض السنوات والتي أدت إلى ارتفاع معدل الوفيات، كما لاحظنا أن التفاوت بين معدل الخصوبة ومعدل الوفيات تسبب في انفجار سكاني، وهذا الانفجار السكاني قد شكل عامل ضغط على اقتصاد العراق فضلا عن كونه عاملا معوقا لإحداث التنمية الاقتصادية في العراق.
2. تبين ثمة فجوات أهمها الفجوة بين الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري حيث إن نسبة الانفاق الاستهلاكي كانت مرتفعة دائما في العراق خلال فترة الدراسة.
3. العلاقة قصيرة الاجل اظهرت النتائج أن الاشارة موجبة أي العلاقة طردية وهذا يعني أن النمو السكاني يؤثر طردياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بنسبة (7.105) عند مستوى معنوية (5%).
4. ومن نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (النمو السكاني في المناطق الحضرية) والانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة (النمو السكاني في المناطق الحضرية) بوحدة واحدة يؤدي الى الانفاق العام إلا أنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).
5. لعلاقة طويلة الأجل أظهرت النتائج أن الاشارة سالبة أي إن النمو السكاني يؤثر عكسياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بنسبة (7.255-) عند مستوى معنوية (5%)، ومن نتائج نموذج الانحدار الذاتي بين الاشارة موجبة بين (النمو السكاني في المناطق الحضرية) والانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة (النمو السكاني في المناطق الحضرية) بوحدة واحدة يؤدي إلى الانفاق العام بنسبة (8.258) عند مستوى معنوية (5%)،

ثانياً. التوصيات: في ختام هذا البحث التوصيات والمقترحات التي يرى انها مناسبة بهذا الخصوص هي:

1. على مستوى الزيادة السكانية؛ التوجه لوضع سياسة سكانية موحدة هدفها الوصول إلى أمثل حجم سكاني بحيث يتناسب مع امكانات وثروات العراق البشرية والطبيعية والاقتصادية، ويفضل اللجوء إلى تنظيم النسل فهو الذي يتكفل بإحداث هذه الموازنة بين حجم السكان وامكانيات العراق، لأن العراق مقبل على مواجهة مشكلة سكانية كبيرة متمثلة بتزايد معدلات النمو في العراق.
2. ردم جميع الفجوات سابقة الذكر، وأهمها الموازنة بين النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية وضرورة توجيه الانفاق إلى القطاعات الانتاجية والانفاق على التعليم لإنتاج رأس مال بشري لكونه مخزون اقتصادي كبير يدر فائدة عظمى ولو بعد حين.
3. على مستوى الإنفاق العام؛ من الضروري عدّ الانفاق في المجال السكاني جزء اساسي من الاستثمارات الحكومية التي يجب على المجتمع توفيرها، ويكون ذلك نابعا من أن التنمية البشرية الشاملة ستؤدي لتعظيم الانتفاع بموارد المجتمع، مع ضرورة التأكيد بزيادة الإنفاق العام على الأركان الأساسية اللازمة للتنمية البشرية الشاملة وهي التعليم والصحة والثقافة.

4. ضرورة اجراء المزيد من البحوث والدراسات المختصة في مجال النمو السكاني وأثره على الانفاق العام، وذلك بهدف تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها العراق والاهتمام بوضع الحلول الناجعة لتلك المشاكل.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

1. حسن، برهان شياع مرعي، واقع النمو السكاني والخدمات الصحية في محافظة صلاح الدين 2007-2013، رسالة تقدم بها الطالب الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، 2015م.
2. الدعمي، زينب جبار عبدالحسين، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2018.

ب. المجلات والنشرات الرسمية:

1. - الأميري، شاكر محمود عيال، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد1، المجلد 2، 2021.
2. مصطفى، ايمان محمد عبد اللطيف، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977- 2018)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 2، 2020م، مصر.
3. البديري، مرتضى حسين لفته، أثر الانفاق العام على التضخم في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الخاص،2022.
4. البيرماني، صلاح مهدي، داود، محمد نوري، أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990- 2014) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 98، المجلد 23، 2017.
5. تايه، عبدالقادر نايف، صالح، حميد علي، تحليل اثر التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة 2003-2016، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52، الجزء 3، 2020.
6. حامد، قريب الله عبد المجيد عبد القادر، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو السكاني في السودان للفترة (1960-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 19، 2018م، السودان.
7. حسين، طارق محمد احمد، راشد، محمد جمال الدين، هلال، سامية عبد السميع، احمد، مصطفى حمدي، دراسة للتغيرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد، العدد 5، المجلد 48، 2017.
8. سالم، حازم داوود، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة 1977-2007، مجلة كلية الآداب العدد 98، 2008.
9. عبد، قاسم محمد، أثر الزيادة السكانية في محافظة واسط على البطالة ومشاريع التنمية –دراسة في جغرافية السكان، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 42، 2021.

10. الغناي، بحري محمد، أثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد 3، 2015.

ج. الانترنت:

1. البنك المركزي العراقي، 2022، بيانات منشورة على الرابط:

https://www.cbi.iq/

2. البنك الدولي، 2022، بيانات منشورة على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/home

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Hamad, K. M., & Khalaf, A. R. J., (2022), Ability and Impact of Government Investment Spending on Raising Creditworthiness Indicators Level in Iraq for The Period (2004-2020). World Economics and Finance Bulletin, 14, 220-231. in Iraq-2007. Modern Applied Science, 6(1), 17.
2. Klasen, S., & Lawson, D., (2007), The impact of population growth on economic growth and poverty reduction in Uganda (No. 133). Diskussionsbeiträge.
3. Sibly, R. M., & Hone, J., (2002), Population growth rate and its determinants: an overview. Philosophical Transactions of the Royal Society of London. Series B: Biological Sciences